استخدام الذكاء الاصطناعي من طرف المؤسسات القضائية: ضمان الحقوق الأساسية

المفتشية العامة للشؤون القضائية
بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية بالمملكة المغربية

أولا: تقديم

يشكل الذكاء الاصطناعي (AI) أحد أهم التحولات التقنية التي تشهدها الإدارة العمومية والقضاء عبر العالم، وصار يأخذ أبعادا مختلفة ذات بعد شمولي، حيث امتد إلى إعادة تشكيل طرق التفكير التقليدية داخل العدالة في مسعى لتطوير الخدمات وتحسين جودة وسرعة الأداء. واعدا بتخفيف المهام المتكررة وتحديث النظام القضائي، فالأمر يتعلق، كما يبدو، بالانتقال من رقمنة العدالة إلى المساهمة في صناعة العدالة.

وحسب تقرير لليونسكو فقد تزايد الاهتمام باعتماد الذكاء الاصطناعي التوليدي من قبل القضاة والمحامون في جميع أنحاء العالم من خلال استخدام روبوتات الدردشة المدعومة بنماذج اللغات، أما التوجيه الرسمي بشأن استخدام هذه الأدوات بشكل مناسب للأفراد أو المنظمات في قطاع العدالة فهو نادر، إذ لم يصدر سوى عدد قليل من البلدان حول العالم سياسات أو قواعد أو مبادئ توجيهية حول كيفية اعتماد العاملين في المجال القضائي لهذه الأدوات واستخدامها بطريقة أخلاقية ومسؤولة.

وتطرح هذه التحولات المتسارعة أسئلة عميقة تتعلق بحدود استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي من طرف المؤسسات القضائية، وما قد يترتب عن ذلك من تأثيرات محتملة على استقلال القاضي وتجرده، وضمانات المحاكمة العادلة، وما يتطلبه من صون المعطيات الشخصية، وحماية البيانات الحساسة وضمان الاستقلال الرقمي، ومعالجة التحديات الأخلاقية، وبشكل عام ضمان الحقوق والحريات الأساسية.

وقد أدى هذا الوعي إلى بروز حاجة دولية متزايدة لوضع مبادئ موجهة تؤطر هذا الاستعمال، وتحدد ضوابطه ومقتضياته الأخلاقية والقانونية. وفي هذا السياق، برزت عدة مبادئ توجيهية في هذا الخصوص نذكر منها:

- مبادئ مجلس أوروبا بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي: حيث تم اعتماد الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة وبيئتها سنة 2018 في الجلسة العامة 31للجنة

الأوروبية لفعالية العدالة ، والذي حدد المبادئ التي ينبغي التقيد بها بهذا الخصوص وهي: احترام الحقوق الأساسية– الشفافية والحياد، عدم التمييز، الجودة والسلامة(أمن الخوارزميات)، ومبدأ رقابة المستخدم (السيطرة البشرية على القرارات القضائية)؛

- التوصية الخاصة بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي المعدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) سنة2021: تؤكد على احترام حقوق الإنسان، وحماية الخصوصية، وضمان عدم المساس بمبدأ المساواة وعدم التمييز.وقد أصدرت (اليونسكو) دليلا دوليا شاملا يهدف إلى تنظيم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي داخل المحاكم والنيابات والهيئات القضائية
- قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي المعروف بـEU AI Act : أول إطار قانوني شامل لتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي في العالم، والذي اعتمد نهجا قائما على تقييم مستويات الخطورة، ووضع نظام صارم لجميع التطبيقات المصنفة ضمن "الخطورة العالية"، ومن ضمنها التطبيقات المرتبطة بالعدالة.
- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بشأن الذكاء الاصطناعي: التي تم اعتمادها لأول مرة في عام 2019، ثم جرى تحديثها في مايو 2024 لمواكبة المستجدات التقنية والتنظيمية، وتشدد على ضرورة خضوع الأنظمة للمراقبة الإنسانية، وضمان المساءلة عند اتخاذ القرارات المبنية على الخوارزميات.

وهكذا، تتبلور اليوم منظومة مرجعية دولية آخذة في الاتساع، تهدف إلى وضع حدود واضحة لاستعمال الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.

وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالمملكة المغربية، وأولاه عناية خاصة بالنظر إلى حساسيته وارتباطه بمنطقة تماس بين اعتماد الخيار الاستراتيجي المتعلق برقمنة منظومة العدالة من جهة، وبين ضرورة صون الحقوق الأساسية للمتقاضين من جهة أخرى. فاستعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الحقل القضائي يطرح أسئلة جوهرية حول حماية استقلال القاضي، وضمان تجرده في تكوين قناعته، والحفاظ على دوره الأصيل في الاجتهاد وفق الضمانات الدستورية والقانونية الموكولة للمجلس. ومن ثم، فإن أي توجه لاعتماد هذه التقنيات كان ولا بد أن تواكبه فترة تفكير ودراسة معمقة مع الاطلاع على التجارب الدولية المقارنة لقياس الأثر، في أفق إحاطة استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة قانونيا وتنظيميا وأخلاقيا بشكل دقيق ووفق مبدأ التدرج، لضمان التوازن بين متطلبات تحديث المرفق القضائي وبين صيانة الثوابت التي يقوم عليها القضاء. وطبعا هذا الموضوع ليس منعزلا وإنما يأتي في إطار سيرورة التطور الرقمي بالمملكة المغربية والتي بدأته منذ عدة سنوات كخيار استراتيجي في كل مجالات الإدارة العمومية، بما فيها مرفق العدالة. وتجسد ذلك في البداية بخلق البنية التحتية المعلوماتية بالمحاكم، تلتها بعد ذلك مرحلة اعتماد برامج تدبير القضايا الكترونيا ومنصات إلكترونية موجهة إلى عموم المتقاضين، تتيح لهم خدمات إلكترونية متنوعة، إضافة إلى منصة خاصة بالمحامي للتبادل الإلكتروني مع المحاكم، وأيضا منصة مساعدة على اتخاذ القرار موجهة للإدارة القضائية.

لنصل إلى الآن إلى مرحلة الذكاء الاصطناعي، فالمجلس الأعلى للسلطة القضائية بصدد بلورة رؤية استراتيجية لإدماج الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية المغربية. وفي هذا السياق، تم الانتقال إلى مرحلة الشراكات والتعاون الدولي، إذ نظم المجلس ندوة وطنية بشراكة مع منظمة اليونيسكو، حول أدوار الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية، بتاريخ 08 و09 أكتوبر 2024 بهدف إرساء التعاون الدولي لتبادل الممارسات الفضلى للاستخدام الأخلاقي والفعال للذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية، ومعرفة المخاطر الكبرى التي قد ينتج عن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة

ثانيا: تعريف الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي بصفة عامة هو مجموعة من التقنيات التي تمكن الحاسوب من معالجة البيانات واتخاذ قرارات أو اقتراحات بناء على تحليل أنماط وسوابق، بطريقة تحاكي بعض القدرات العقلية البشرية.

وتعرف منظمة اليونيسكو الذكاء الاصطناعي بأنه:"مجموعة من الأنظمة القادرة على إنجاز مهام تتطلب شكلا من أشكال الذكاء الإنساني، مثل التعلم والتحليل والتوقع واتخاذ القرار".

وعرفت عدة دول حالات استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل المحاكم، مثلا فقد طبقت المحكمة العليا البرازيلية نظام **VICTOR**، وهو نظام يعالج آلاف الطعون المقدمة إليها، كما طبقت المحكمة العليا في الهند نظام **SUVAS**، وهو برنامج يترجم آلاف الوثائق من الإنجليزية إلى عشر لغات محلية والعكس صحيح، وفي ألمانيا تم استخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة على اتخاذ القرار القضائي دون الحلول محل القاضي، من خلال برامج **CODEFY** ، **OLGA**، **MAKI**.

وهناك أنواع من الذكاء الاصطناعي من بينها الذكاء التوليدي، (**Generative AI**) الذي يقوم على محاكاة الفكر البشري لإنتاج محتوى جديد بناء على تحليل البيانات السابقة، وعرفته اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة التابعة لمجلس أوروبا بأنه نظام برمجي يتواصل بلغة طبيعية، وقادر على الإجابة عن أسئلة معقدة نسبيًا وتوليد محتوى (نصي، صورة، أو صوتي) استجابة لسؤال أو مطالبة. من أمثلة هذه الأدوات **OpenAI** **ChatGPT** و**Copilot** و**Gemini** و**Bard**.

ووفق التجارب الدولية التي اعتمدت الذكاء الاصطناعي المجال القضائي، يبقى القاضي سيد القرار، حيث ينظر إلى الذكاء الاصطناعي كأداة تساعد في تسريع معالجة المعلومات القانونية، مراجعة وثائق، البحث عن سوابق قضائية، أو حتى توقع نتائج قضائية بناء على بيانات القضايا السابقة، ففي دول عديدة يستخدم الذكاء الاصطناعي كمساعد أو مستشار وليس كقاض بديل.

و القضاء تؤطره مبادئ معيارية، فالقاضي يجب أن يكون محايدا متجردا، وهو في ذلك يستند إلى القانون ويفسر النصوص ويحلل الوقائع ويقارنها ويقدر العقوبات ....

وتبعا لذلك، تعتمد التجارب المقارنة أنظمة مختلفة للذكاء الاصطناعي، من قبيل:

1. أنظمة الخبراء القانونية (**Legal Expert Systems**)؛

2. الذكاء الاصطناعي التحليلي والذي يستخدم غالبا في:تحليل بيانات القضية وتقدير احتمالات تكرار الجريمة وفرز القضايا مثل نظام COMPAS في الولايات المتحدة؛
3. نماذج فهم اللغة (NLP) غير التوليدية، وغالبا يستخدم لقراءة ملفات القضايا والبحث في الاجتهادات القضائية واستخراج المعلومات من المستندات.

ويثير الذكاء الاصطناعي التوليدي مخاوف عند استخدامه بسبب ارتفاع نسبة المخاطر المحيطة باستعماله، لأنه قد يختلق معلومات ويقدم احتمالات، مما قد يؤدي إلى إنتاج معلومات غير دقيقة أو مختلقة، كما يمكن أن ينطوي على تحيزات لغوية أو ثقافية موجودة في بيانات التدريب.

ثالثا: أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي من طرف المؤسسات القضائية وحدوده

- تحسين تقديم الخدمات للمرتفقين ورقمنة الإجراءات القضائية، وتعزيز مبدأ الشفافية والحكامة القضائية؛
- القدرة على تحليل كميات ضخمة من الاجتهادات القضائي؛
- القدرة على فرز الوثائق وتصنيف الملفات؛
- تقديم توقعات إحصائية حول مؤشرات النجاعة القضائية؛
- دعم الإدارة القضائية.

وتبقى النقطة الأساسية التي تحد من الاستخدام المذكور هو غياب الحس القضائي، فالذكاء الاصطناعي لا يستطيع تقدير الظروف الشخصية لكل نزاع أو فهم السياق العام للقضية، ولا يمكنه تقييم صدق الشهادات أو قوة الحجج أمام القاض، بالإضافة إلى القيود القانونية والتنظيمية، فاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء يلزم أن يخضع لقوانين حماية المعطيات الشخصية ونظم سرية البيانات.

رابعا: المخاطر المرتبطة باستعمال الذكاء الاصطناعي في القضاء

خطر التأثير على استقلال القاضي:

الاعتماد المفرط من طرف القاضي ينزلق نماذج تركيب الأحكام، قد يؤثر ذلك على المهارة المهنية للقاضي واستقلال رؤيته القانونية، ويضعف دور القاضي كحكم مستقل يقدّر الوقائع.

إنتاج معلومات خاطئة أو ما يعرف بهلوسة الذكاء الاصطناعي:

بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدية قد تختلق وقائع أو اجتهادات قانونية غير صحيحة، وإدخال هذه الأخطاء في التحليل القضائي قد يضلل القاضي أو يؤثر على مسار القضية. لأن الخوارزميات في حالة عدم كفاية البيانات المرجعية تميل إلى اختلاق إجابات محتملة كما حدث في قضية حول مسألة تقديم محام لمذكرات قانونية تتضمن اقتباسات قانونية غير صحيحة ومضللة، مستندة إلى مصادر غير موجودة، وذلك

نتيجة لاستخدامه برامج الذكاء الاصطناعي دون التحقق من دقة المعلومات القانونية المستخرجة، والتي أصدرت بشأنها المحكمة الجزئية للولايات المتحدة في المنطقة الجنوبية من إنديانا حكما بتاريخ 21 فبراير 2025 قضى بغرامة مالية على المحامي، مع إحالة القضية إلى رئيس المحكمة لاتخاذ قرارات تأديبية أخرى محتملة.

- تحيز البيانات :

الذكاء الاصطناعي يعتمد على البيانات السابقة التي تم تدريبه عليها، وإذا كانت هذه البيانات غير محايدة، قد يكرر النظام تحيزات قد تكون خفية وغير واضحة للمستخدمين مدمجة في الخوارزمية.

- انتهاك حماية المعطيات الشخصية:

إدخال ملفات أو معطيات خاصة إلى منصات غير مؤمنة، قد يمس بالمعطيات الشخصية، فالمعلومات المدخلة ترسل إلى مزود النظام، وقد تستخدم كبيانات مستقبلية، وقد أكدت مسودة المبادئ التوجيهية لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم والهيئات القضائية المنشورة من طرف اليونسكو سنة 2025، على أنه ينبغي على القضاء تجنب استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بطرق تنذر بمخاطر الكشف عن هذه البيانات، أو تمكن أطرافا ثالثة من الوصول إليها دون تصريح، إذ يجب عدم إدراج البيانات الشخصية أو المعلومات السرية في المطالبات عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدية الخارجية، لأن أي معلومات تدخل في أنظمة عامة للذكاء الاصطناعي يجب أن تعامل على أنها متاحة للجميع، فشروط خدمة معظم شركات الذكاء الاصطناعي التي توفر وصولا مجانيا إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي تشير إلى أنه سيتم استخدام المدخلات لتدريب النماذج المستقبلية.

- غياب الشفافية:

كثير من النماذج لا تكشف كيف تصل إلى نتائجها والطريقة التي يتم بها ربط البيانات الأساسية ، مما يولد صعوبة فهم الاستجابات التي يتم الحصول عليها، فأصل المواد المستخدمة في قاعدة البيانات وبيانات التدريب المستخدمة يفتقر إلى الشفافية. وهذا يؤدي إلى صعوبات في التحقق من النتائج، بل أيضا إلى انتهاك حقوق الملكية الفكرية. فضلا عن عدم الدقة، فالذكاء الاصطناعي التوليدي يقدم إجابات مختلفة لنفس السؤال، باختلاف وقت طرحها أو الفروق في صياغة السؤال.

خامسا: مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات القضائية

يتبين من خلال الاطلاع على التجارب الدولية أن مجالات استعمال الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات القضائية واسعة، لكن يمكن تجميعها في مجموعات كبرى:

⇦ **التطبيقات المرتبطة بالصياغة والتحرير**: وتشمل تصحيح أو تحسين وتجويد المسودات الأولية للقرارات والمذكرات، تدقيق اللغة، إعادة صياغة النصوص لتبسيطها؛

⇦ **التطبيقات التواصلية:** كالترجمة الآلية للوثائق القضائية، وتقديم خدمة الإرشاد الرقمي للمرتفقين بهدف تسهيل الولوج للعدالة عبر واجهات ذكية قادرة على الإجابة الأولية عن الأسئلة الأكثر تكرارا؛

⇦ **التطبيقات التحليلية والإحصائية:** مثل تصميم تقارير تركيبية مدعمة بتوقعات رقمية، وتحليل الاتجاهات العامة للاجتهاد القضائي.

⇦ **التطبيقات الإدارية والتنظيمية:** ومنها دعم الإدارة القضائية، إدارة الأرشيف الرقمي، وتوجيه العمل داخل المحاكم؛

⇦ **المساعدة في صياغة المسودات القضائية:** خصوصاً في القضايا البسيطة والمتكررة التي لا تحتاج تعليلا معقدا، مع التأكيد الدائم على أن القرار النهائي يظل حصرا بيد القاضي.

خاتمة

تشكل تقنيات الذكاء الاصطناعي فرصة كبيرة لتحديث منظومة العدالة وتحسين فعاليتها، لكنها في المقابل تحمل مخاطر حقيقية على الحقوق الأساسية، وعلى رأسها المحاكمة العادلة، استقلالية القضاء، وحماية البيانات الحساسة والمعطيات الشخصية.

وإزاء هذه المخاطر، يمكن تحديد بعض مقومات اختيار النموذج الأمثل من أنظمة الذكاء الاصطناعي لاستخدامه في قطاع العدالة، في ما يلي:

- ✓ اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي القائمة على تقنيات تعزز الخصوصية والاستقلال الرقمي؛
- ✓ اعتماد بروتوكولات حماية متقدة ومتعددة المستويات وفق المعايير المعتمد في مجال الأمن السيبراني؛
- ✓ استخدام الذكاء الاصطناعي كمساعد ومرشد لا كبديل للقاضي؛
- ✓ اعتماد رقابة بشرية كاملة على كل المخرجات؛
- ✓ تأطير قانوني وأخلاقي صارم يضمن الشفافية، ويمنع أي تأثير غير مشروع على استقلال القاضي أو يمس حقوق الأطراف؛
- ✓ ضمان الحق في المحاكمة العادلة وحماية المعطيات الشخصية واحترام مبدأ السر المهني.

وسعيا لدمج تدرجي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، بادرت بعض التجارب الدولية إلى تشكيل لجان عمل تنكب على بلورة رؤية استراتيجية تهدف إلى دراسة إمكانيات إدماج الذكاء الاصطناعي في عملها القضائي، وتحديد الأسلوب الأنسب للاستخدام ومجالاته ذات الأولوية. وكل ذلك في أفق وضع إطار قانوني واضح من حيث حماية البيانات والشفافية والمساءلة، مع التركيز على تدريب القضاة على الذكاء الاصطناعي لاستيعاب طريقة عمله ومخاطر مخاطره، وعلى أهمية التحقق البشري.

ولا يخفى في الأخير أن الحرص على ضمان الصورة الصادقة للمعطيات والبيانات الرقمية، يعد إحدى أهم مداخل إدماج الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية بشكل فعال.

وصفوة القول، أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يطور العدالة، لكنه يحتاج إلى إطار قانوني وأخلاقي صارم، ورقابة بشرية دائمة، وتكوين متخصص للعاملين في المجال القضائي، حتى تستفيد العدالة من التكنولوجيا دون أن تفقد مبادئها الأساسية.